

الحياة الدولية والإجرام

بقلم عبد اللطيف خريفة

السلام للخطر؟» .

إذا كانت الفيتنام الشمالية هي التي تكمن وراء الخطر على السلام ، فلا أيسر من ردعها ، والزامها جانب الهدوء من قبل العالم الثالث أولاً ، وكتلة الدول الشرقية ثانياً ، وفرنسا نفسها ثالثاً ، أما عن طريق مجلس الأمن ، أو الأمم المتحدة ، أو المنظمات العاملة في مختلف حقول الحياة الدولية . أما إذا كانت الولايات المتحدة ، فالامر يختلف ، ويصبح الموضوع كله متعلقاً بالقضايا الثلاث التي أغفلها سارتر .

أما بحث الجانب القانوني لدى الطرفين المتحاربين ، فاكفني بان أورد ما كتبه الجنرال شارل ديفول في « مذكراته عن الحرب » على اثر وقعة « بير حكيم » . قال الجنرال الرئيس :

« ... وفي ١٢ حزيران ١٩٤٢ ، أعلن الألمان انهم « استولوا عنوة » البارحة على بير حكيم . ثم اذاع راديو برلين بلاغاً صرح فيه : « ان الفرنسيين البيض والمولدين الذين وقعوا اسرى في بير حكيم ، ولا ينتمون الى جيش نظامي ، ستجري عليهم قوانين الحرب ، ويعدمون » . وبعد ساعة ، كتبت المذكرة الانية ، وقد امرت بترجمتها الى جميع لغات العالم ، واذاعتها محطة البي.بي.سي . : « اذا كان الجيش الألماني قد لوث شرفه الى درجة يقتل معها جنوداً فرنسيين ووقعوا في الاسر وهم يحاربون من اجل وطنهم ، فان الجنرال ديفول يعلن باسف عميق انه يجد نفسه مكرها على ايقاع المصير نفسه باسرى الألمان الذين سقطوا في ايدي قواته » . ولم يكد ذلك النهار يبلغ نهايته حتى اذاع راديو برلين ما يلي : « لا سبيل الى اي سوء تفاهم في شأن العسكريين الفرنسيين الذين اسروا خلال معارك بير حكيم ، فان جنود الجنرال ديفول سيعاملون كجنود . » . وهذا ما حدث فعلاً ... » .

تري لو لم يكن لدى الجنرال ديفول اسرى المان ، هل وقف هتلر واعوانه الموقف الذي اتخذوه من بعد المذكرة التي نشرها الجنرال الفرنسي بجميع لغات العالم ؟ اعتقد ان سارتر ، والناس كلهم معه ، يدرك حقيقة الموقف ، بعد هذا المثل الواضح . - والجانب الاجرامي من سلوك الجيش الألماني في اساسه هو هذا « التمييز العنصري » الذي مارسه في بدء من سياسته ، قبل ان يمارسه على صعيد الحرب ، حتى اذا عورض بالعاملة

لحظت ، وأنا اطالع اجوبة الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر عن الاسئلة التي طرحها علي « لو نوفيل اوبسرفاتور » - وقد نقلتها « الاداب » في العدد الاول من هذه السنة - لاحظت ان هذا المفكر المبدع الاصيل يعالج قضايا الحياة الدولية من زاوية نظرية خالصة ، وبذلك يفقد تفكيره الانسجام ، او يرتطم ، على الاصح بشفرات لا سبيل معها الى الخروج بنتائج واضحة . ولا يبعد ان يكون للصيغة التي طرحتها بها الاسئلة ، اثرها في قولبة الاجوبة ، واعطائها ذلك اللون الرجراج .

بيد ان ذلك لا يمنع ان يكون سارتر في موقفه من الاجرام على صعيد الحياة الدولية « غير واضح » ، وان ظل في القمة من حيث الصدق والمجرأة والموضوعية . وعموضه ذلك نشأ ، فيما ارى ، عن اغفال ثلاثة امور جوهرية في تناول هذه القضية الفرعية من سياسة الغرب عامة ، وسياسة اميركا على الاخص ، اي الحرب الفيتنامية . والامور التي اغفلها هي : ١ - الجانب الاستراتيجي من السياسة ، ٢ - العقلية الموجهة ، ٣ - الاهداف ، او الغايات المشوذة .

انه يقول : « ليست القضية بالنسبة لنا ان نحكم ما اذا كانت السياسة الاميركية في الفيتنام مضرة ... ولكن القضية هي ان ننظر ، فيما اذا كانت هذه السياسة تقع تحت « طائلة التشريع العالمي المتعلق بجرائم الحرب » . ثم يضيف : « ولن يكون للادانة بالمعنى القضائي لصراع الامبريالية الاميركية ضد بلدان العالم الثالث التي تحاول التخلص من سيطرتها ، اي معنى » . ثم يكرر هذه الفكرة نفسها في مقام آخر : « مرة اخرى ، ليس القصد هنا ان ندين سياسة باسم التاريخ ، وان نحكم فيما اذا كانت تتجاوب او لا تتجاوب ومصالح الانسانية ، ولكن لنقول ما اذا كانت تقع تحت طائلة القوانين الموجودة » .

ولا ادري كيف يفصل سارتر بين « ادانة باسم التاريخ » اي باسم الحضارة وجميع ما تمثل من قيم واوضاع ومعان ومثل عليا ، و « ادانة باسم قوانين موجودة » ، وما هو الفرق بين الادانتين ؟

وإذا كان القصد النهائي الدفاع عن السلام العالمي ، كما هو واضح من كل ما يكتبه سارتر ، فلا أيسر من ان يطرح على العالم هذا السؤال : « اية من الدولتين : الفيتنام الشمالية ام الولايات المتحدة الاميركية تعرض

بالمثل ظل على عنصريته ، وتراخى عند مصلحته ، وكان مكرها على تراخيه ذلك . . . وبهذا ، نصل الى الاساس ، وهو ان الجانب القانوني في حالة الحرب ، يؤلف جزءا لا يتجزأ من السياسة التي تقوم عليها الحرب . وكل سياسة تعتمد القوة من غير مراعاة لقواعد الاخلاق ، تنتهي لا محالة ، الى مناقضة نفسها ، وبالتالي الى الاخفاق . . . بعد زمن لا يهيم طال ام قصر !

وليس هذا « احتجاجا باسم القيم العليا » كما قد يتصور البعض ، او يحلو لهم ان يصوروه . انه « تقرير لواقع » فكري ، تؤيده شواهد التاريخ كلها منذ ظهر الاكاسرة والتبابعة والقياصرة ، حتى يومنا هذا . وقد آن للانسانية ان تفيد من عبر التاريخ ، وفي يدها من الوسائل اليوم لتحقيق هذه الافادة ، ما لم يكن في حوزة الاجيال الغابرة !

ومعنى ذلك كله ان احتجاج العالم الثالث على مسا يدور من معارك بين شعوب تنشد استقلالها الاقتصادي والسياسي ، ودول « تتدخل » في شؤون تلك الشعوب ، انما يقوم « باسم المصير » لا باسم الاخلاق او القانون او القيم العليا ، فان من شأن كل سياسة - والسياسة تشمل الحرب - ان تفضي الى مصير معين ، محتوم ، وحكاماء الشرق وفلاسفته كانوا يقاومون الظلم مثلا ببيان عواقبه ، وارشاد الحكام الى « مآل » الاعمال ، وايضاح ما يمكن ان ينجم عنها او تفضي اليه . . . ان في الداخل ، وان في الخارج .

وهنا ، انتقل الى القضية الخطيرة الكبرى التي لم يدركها سارتر - وانا اعتذر عن هذا التعبير ، اذ لم اجد افضل منه - والتي جعلته « يحارب حكومة ديفول » ، الا وهي الجانب الاستراتيجي من السياسة ، او « الجيوبوليتي » بلغة الانكليز ، فما من احد يعارض سياسة الجنرال ديفول ، الا وهو غافل عن الحقائق الاستراتيجية في مجرى السياسة العالمية ، او ضارب صفحا عن املاءات الواقع الجيوبوليتي ، شأنه في ذلك شأن الذي يعارض سياسة الرئيس جمال عبد الناصر في المحيط العربي ، وعلى الصعيد الدولي . والواقع هو ان الجنرال ديفول عملي في تفكيره ، وهو يصدر في سياسته عن « تجربة » حية ، لا اسيء الى سارتر ، اذا قلت : انه لا يعرف ابعادها ، ولا يحيط باطوار تناميها ، فاذا فكر فيها من زاوية استراتيجية ، جيوبوليتية ، استطاع ان يلتقط محتواها ، بيسر وسهولة . وكان بول فاليري - وهو الشاعر - على وعي تام لهذه الناحية !

ذلك بان الرئيس ديفول - وهو الجنرال - ينظر الى الواقع من زاوية « الدفاع عن امته » ، وما يحيط بهذا الدفاع من ظروف موضوعية ، وحقائق فاعلة مؤثرة ، ثم يلاحظ ما لديه من وسائل بنسبة ما ينقصه من وسائل ايضا . ولذلك ، وقف خلال فترة ما بين الحربين ضد الجنراليسيم فيغان ، والمارشال بيتان ، والاميرال دارلان .

وكان من رأيه تسليم القيادة العليا الى الجنرال هنتزيجر . وانا اعرف شخصا هذا الجنرال الاخير ، وقد سمعته يتحدث هنا في لبنان ، ولبنان الجنوبي بالذات . وحدثني عنه يومذاك احد الاساتذة الفرنسيين المطلعين العارفين . . . وقد ذهب الجنرال ديفول الى تفضيل هنتزيجر ، لان لديه « استراتيجية على الصعيد العالمي » كما بين اكثر من مرة في احاديثه مع المسؤولين الفرنسيين ، وكما يوضح ذلك في « مذكراته » .

وحقيقة الموقف ان السلام في اوربا ، ومن ثمة في العالم ، كان ولا يزال منوطا الى حد بعيد ، بالسياسة التي تتبعها المانيا . وهذه النظرة يؤيدها تاريخ اوربا منذ عام 1870 الى يومنا هذا . . . واستراتيجية دولة ما ليست من شأن الادباء ولا الفلاسفة ، ولا هي مما يجوز ان يدور النقاش فيه على صفحات الجرائد والمجلات . . .

اما العقلية التي توجه السياسة - وذلك هو مجال المفكرين - فمن الواضح ان شعور الانكليز مثلا بعجز العدنيين عن ضرب كوفنتري ، او ليفربول ، او بورتسموث ، يحملهم على اتخاذ القمع والاضطهاد منهجا لهم في علاقاتهم باهل عدن ، كشعور هتلر بعجز « الملونين » عن الانتقام لاسراهم في بير حكيم . ولو كان اهل الكاميرون قادرين على توجيه صواريخ من افريقيا الى كولونيا او فرانكفورت في ذلك الزمن ، لما فكر هتلر في اعدام الاسرى « الملونين » . ذلك يفيد ان القضية لا تزال كما ورثها متمدسو الغرب عن التوراة والتلمود ، اي قضية قوة ، واستيلاء على حقوق الاخرين ، حتى في الحياة ، بالقوة ايضا .

هذه العقلية « الحيوانية » هي التي يطلب الى اللورد برتراند راسل والفيلسوف الكبير جان بول سارتر ، ان يحاولا تغييرها ، اي ان يجعلها - هما وامثالهما - لكلمة « التمدن » او « الحضارة » محتوى اخلاقيا ، وعدليا ، وقانونيا ، فرغت منه على ايدي العنصريين وامثالهم من القومييين ، كالصهانية . وسياسة هتلر ، كسياسة موسوليني ، لم تكن سوى عبارة من عبارات الحضارة التي ارادا نشرها ، وحمل الناس على الاخذ بها ، فكان منها ان القت بهما في الفراغ ، لان محتواها كان في الحقيقة هو الفراغ ، اي لم يكن لها محتوى انساني صحيح .

وفي رأيي ان سارتر لم يحسن الجواب عن السؤال : « بأي حق ، ما دتمت تذرعون بالحق ، تنصبون انفسكم قضاة ، وانتم لستم كذلك ؟ » .

القضاة في البلدان الديمقراطية يحكمون باسم الشعب ، او هم يصدرون احكامهم باسم الشعب ، والقوانين تسن في الاطار الديمقراطي ايضا على يد الاكثرية ، اكثرية التمثيل الشعبي . والاحكام في بعض الحالات تصدر استنادا الى قواعد شرعية مقرررة ، وقائمة ايضا في اذهان السواد الاعظم من الشعب في بيئة من البيئات ، مثل احكام الاحوال الشخصية في الديار الاسلامية ، ومعنى ذلك ان للشعب ، وبالتالي لمجموعة الشعوب ، ان تحكم في امور

الموقف لزملائه ورؤسائه في اطار الحياة العسكرية ، قبل ان تقع الواقعة باعوام واعوام ، ثم هو لم يرفع دعواه « متمردا » وانما وضع نفسه اكثر من مرة تحت تصرف رؤسائه العسكريين ، شرط ان يتابعوا الدفاع ، ويستمروا في المقاومة ، اي ان يقوموا بمهام المارشالية ، والجنرالية، والاميرالية التي وكلها الشعب اليهم .

ومن الواضح ان هذا « النداء » الذي يوجهه افراد « واعون » ، ينطوي على دعوى ، وهي ان بعض من يفرض فيهم الدفاع عن سلام العالم وامنه ، يعرضون السلم الدولي للخطر . واكثرية سكان الارض توافق على صحة ذلك .

بقي ان سارتر لم يحاول ان يوضح لسائله العقلية التي املت السؤال ، وهي عقلية تنظر الى الشكل ، بينما سارتر وزملاؤه ينظرون الى الاساس . ولو توجه فيلسوف « الوجود والعدم » الى هذا الجانب من تفكير سائله ، لظل ضمن حقوقه العامة ، ومهمته الخاصة كمفكر عالمي .

واذا نظرنا الان الى الاهداف او الغايات المنشودة ، اصبح كل من سارتر وراسل اثبت فائت في موقفهما كمفكرين لا كنايين عامين .

السؤال الذي ينطرح هو : « ماذا تريد الولايات المتحدة الاميركية من فيتنام ؟ » - انا لا ازعم اني اعرف الجواب . ولا انا ماركسي منحاز الى جانب لاحكم مسبقا او ليحكم غيري على موقعي مسبقا .

كل ما اعرف ان « تدخل » الولايات المتحدة في الفيتنام ظاهرة من ظواهر حياتها السياسية التي تحتاج الى تحليل دقيق . تؤيده الوقائع ، ويستند الى الحقائق . ولا يخالفني شك في ان حرب الفيتنام مرتبطة ارتباطا وثيقا باستراتيجية الولايات المتحدة العالمية ، وان لها جذورا في العقلية الراهنة التي تسيطر على الاميركيين . ولا اعتقد بالتالي ، ان هناك « هدفا » واضحا تريد اميركا ان تصل اليه من حربها في تلك الديار التي يفصلها عنها اوقيانوسان ، وعدة بحار . وعندما اقول « هدف واضح » انما اعني ، في اذهان الشعب الاميركي ، لا في اذهان افراد منه .

هذا الغموض الذي يكتنف « الغاية » من حرب فيتنام يدعو وحده الى الريبة ، ولا يمكن لعمل يكتنفه الغموض ان يؤدي الى نتيجة صحيحة ، او يعود بالخير على القائمين به . فالعاقبة من نسوع العمل . والمصير مرتبط بالنية ، فليس امام الاميركان الا ان يوضحوا لانفسهم ، ثم لغيرهم : ماذا يريدون !! وليس امام الفيتناميين الا ان يتمثلوا ، وهم يعملون ، بقول الشاعر :

صبرا على العوجاء من اقدارها
لا بد ان تجري الى ميقاتها

عبد اللطيف شرارة

تتصل بمصيرها مباشرة ، وان اختلف الشكل . وللواعين في كل امة وبلد ، ان يرشدوا الناس الى ما فيه صلاحهم ، ولا سيما الى ما يصون امنهم وسلامتهم ، فان لم يفعلوا اخلوا بواجبهم ، ولم يؤدوا رسالتهم ، فهم ينصبون انفسهم قضاة بحق « الوعي » الذي يزعمون ، وحق « الفهم » الذي يقوم مقام حيثيات الحكم في كل قضية . والقضاة ليسوا ، بعد كل حساب ، سوى رجال يتميزون اكثر ما يتميزون بالوعي والفهم ، والنزاهة . واذا كان هنالك خطر على سلام العالم ، فلا مجال للتسردد ، ولا معنى للاخذ بالشكليات لزاء الوقائع ، فان لكل مواطن الحق في ان يدلي للنائب العام - وهو الذي يمثل السلطة السياسية في القضاء - بما لديه من معلومات . وللنائب العام ان يدعي ، حفاظا منه على الحق العام ، حين يرى في الوقائع مجالا للاتهام .

وليس هذا كل شيء ، فالقضية التي بين يدي سارتر وراسل قضية دولية ، ومعنى دوليتها انه لا يعيها اي مواطن في اي وطن ، اذا لم يكن معنيا بالشؤون الدولية ، فلا سبيل الى هذا الاسكافي ، وذلك الخياط وذلك النجار ، وغيرهم . . . من المنصرفين الى اعمالهم ، المستغرقين في تحصيل قوتهم ، ان يدركوا ادراكا واضحا ما يتهدد امتهم وحتى حياتهم من اخطار ، على صعيد الحياة الدولية .

وقضية سارتر وراسل تشبه الى حد بعيد قضية الجنرال ديغول التي رفعها ضد رؤسائه العسكريين ، بعد ان تخلوا عن القيام بواجباتهم في الدفاع عن امتهم ، وشكلوا حكومة - حكومة فيشي - رضيت الاستسلام ، وقبلت الهدنة . فقد اوضح الجنرال ديغول في نداء ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٠ قضيته ، واذا هي ، على التحقيق ، دعوى عسكري على رؤسائه ، اقامها امام الراي العام الفرنسي اولا ، والراي العام العالمي من بعد ، وكان على حق في دعواه قبل الكارثة وبعدها ، لانه كان قد حاول منذ اصدر كتابه « حد السيف » ، ثم « نحو الجيش المحترف » ان ينير

صدر حديثا :

الذين لا يكونون

قصص

بقلم :

عائده مطر جي اريسي

مشورات دار الاداب

٢٠٠ ق.ل